الأمم المتحدة وحماية حقوق الانسان في فلسطين بعد طوفان الأقصى

The United Nations and the Protection of Human Rights in Palestine after the Al-Aqsa Flood

الكلمات المفتاحية: الأمم المتحدة، طوفان الأقصى، حقوق الانسان، القانون الدولي الإنساني.

Keywords: United Nations, Al-Aqsa Intifada, human rights, international humanitarian law.

DOI: https://doi.org/10.55716/jjps.CO.2025.6.17

م.د. علي محمد راضي

جامعة ميسان- كلية العلوم السياسية

Dr. Ali Mohammed Radhi
University of Maysan - College of Political Science
alipolitical1996@gmail.com

ملخص البحث

تواجه الأمم المتحدة تحديات كبيرة في أداء دورها المتعلق بحفظ الأمن والسلم الدوليين، لاسيما فيما يخص حماية حقوق الإنسان وضمان سلامة المدنيين في قطاع غزة بفلسطين. ويعود هذا التحدي إلى الحماية الدولية التي يحظى بها الكيان الصهيوني من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تستخدم حق النقض (الفيتو) لتعطيل القرارات التي تدين ممارساته العدوانية. ويعكس هذا الاستخدام المتكرر للفيتو تعارضًا جوهريًا مع المبادئ الأساسية التي قامت عليها الأمم المتحدة، خاصة فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان، إذ أدى إلى تهميش حقوق الشعوب المتضررة وحرمانها من الحماية الدولية التي يُفترض أن توفرها المنظمة.

إن الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي الإنساني ومواثيق حقوق الإنسان العالمية، إلى جانب فشل الأمم المتحدة في منع الإبادة الجماعية التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، قد أثّرت سلبًا على فاعلية المنظمة في إدارة النزاعات الدولية. كما كشفت هذه الإخفاقات عن محدودية قدرة الأمم المتحدة على التعامل مع الصراعات الناشئة نتيجة المصالح الاستراتيجية للدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، فضلاً عن عجزها في منع اندلا ع الحروب الأهلية والدولية.

Abstract

The United Nations faces significant challenges in fulfilling its role in maintaining international peace and security, particularly with regard to protecting human rights and ensuring the safety of civilians in the Gaza Strip, Palestine. This challenge stems from the international protection afforded to the Zionist entity by the United States, which uses its veto power to block resolutions condemning its aggressive practices. This repeated use of the veto reflects a fundamental contradiction with the fundamental principles upon which the United Nations was founded, particularly with regard to the protection of human rights. It has marginalized the rights of affected peoples and deprived them of the international protection the organization is supposed to provide. Continuing violations of international humanitarian law and universal human rights conventions, along with the United Nations' failure to prevent the genocide perpetrated against the Palestinian people, have negatively impacted the organization's effectiveness in managing international conflicts. These failures have also revealed the limited capacity of the United Nations to deal with conflicts arising from the strategic interests of the permanent members of the Security Council, in addition to its inability to prevent the outbreak of civil and international wars.

المقدمـــــة

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في ارتباطه بالهدف الأساس للأمم المتحدة، والمتمثل في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، فضلاً عن تعزيز التعاون الدولي في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية والعلمية والإنسانية. فضلا عن ذلك تنبع أهمية البحث من التأكيد على توضيح دور الأمم المتحدة في حماية حقوق الإنسان في فلسطين عقب عملية "طوفان الأقصى" عام 2023، وكذلك التأكيد على مبادئ ومقاصد الأمم المتحدة، والوفاء بمسؤولياتها في هذا المجال الحيوي المرتبط بالسلم والأمن الدوليين.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على الإجراءات والآليات السياسية والقانونية التي تعتمدها الأمم المتحدة في التعامل مع الانتهاكات التي يرتكبها الاحتلال الصهيوني ضد المدنيين العزل، ولاسيما الأطفال والنساء في قطاع غزة. كما يسعى إلى تقييم مدى فاعلية التدابير التي تتخذها الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان في القطاع، مع مراعاة مدى تأثير الولايات المتحدة الأمريكية على قرارات مجلس الأمن. فضلاً عن ذلك، يتناول البحث أبرز الانتهاكات والممارسات اللاإنسانية التي يرتكبها جيش الاحتلال الصهيوني، وذلك من خلال استعراض الأطر القانونية والمعايير الدولية ذات الصلة.

اشكالية البحث:

تكمن اشكالية البحث في ان إرادة منظمة الأمم المتحدة وقعت رهينة الهيمنة الامريكية على المنظمة الأممية والتي عطلت القرارات الصادرة من الأجهزة الرئيسة للأمم المتحدة تجاه الممارسات العدوانية من الكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني، وبناءً على ما تقدم نطرح التساؤل الاتي: كيف تعاملت الأمم المتحدة مع الحرب العدوانية الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة؟ وهل يؤثر اخفاق الأمم المتحدة في غزة على مستقبلها في حماية حقوق الانسان؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان قدرة الأمم المتحدة على حفظ الامن والسلم الدوليين، ولاسيما حماية حقوق الانسان وارواح المدنيين من سكان قطاع غزة في فلسطين باتت مشلولة، كون الكيان الصهيوني يتمتع بحماية دولية من قبل الولايات المتحدة الامريكية بواسطة استخدام حق النقض (الفيتو) للقرارات التي تدين اعمال الكيان العدوانية والاجرامية، الامر الذي يؤكد ان الفيتو نسف مبادئ

الأمم المتحدة في حماية حقوق الانسان، من دون اعتبار لحقوق الآخرين وحرمانهم من حماية المنظمة الدولية التي أنشئت بالأساس لتحقيق هذا الغرض الرئيس.

منهجية البحث:

يستند البحث في سبيل تحقيق الموضوعية العلمية، والوصول إلى الأهداف التي يسعى إليها إلى (المنهج الاستقرائي) في دراسة المتغيرات الداخلية والخارجية وانعكاسها على الأمم المتحدة وطبيعة دورها اتجاه حماية حقوق الانسان، فضلا عن (المنهج التحليلي) في تحليل إخفاقات دور الأمم المتحدة في فلسطين.

هيكلية البحث:

ينقسم البحث إلى ثلاث محاور رئيسة وهي:

المبحث الأول: الانتهاكات الصهيونية لحقوق الانسان في قطاع غزة.

المبحث الثاني: آليات وقرارات الأمم المتحدة في مواجهة انتهاكات الكيان الصهيوني.

المبحث الثالث: الاخفاق في غزة وأثره على مستقبل الأمم المتحدة في حماية القانون الدولي.

المبحث الأول

الانتهاكات الصهيونية لحقوق الانسان في فلسطين

منذ حصار غزة (2006)، وما تخلّله من حروب ومواجهات، لم يتوقف الكيان الصهيوني عن ارتكاب انتهاكات للقانون الدولي الإنساني. وفي ظل الحرب الدائرة منذ بدء عملية "طوفان الأقصى" في (7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023)، باتت تلك الانتهاكات أكثر فجاجة من حيث الكم والكيف، وتشمل انتهاكات لكل من اتفاقيات جنيف والبروتوكولات المُلحقة بها، وميثاق الأمم المتحدة، واعلان سان بطرسبرغ في عام (1868) لحظر القذائف المتفجّرة، وقانون الاحتلال الحربي، واتفاقية لاهاي في عام (1907) الهادفة إلى وضع قيود على استخدام الأسلحة في النزاعات المسلحّة، وبروتوكول جنيف بشأن حظر استعمال الغازات السامة في عام (1925)، واتفاقية منع استخدام الأسلحة الكيماوية، واتفاقية أوسلو لمنع استخدام بعض الأسلحة، وغيرها من الاتفاقيات الدولية [1].

تتجلى بوضوح منذ البداية في المواجهات والغارات الصهيونية التي تركزت على الأهداف المدنية، وحتى في الحصار المفروض في حد ذاته، وما جدّ فيه من تشديداتٍ، تمثل انتهاكا (للمادة 16) من اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين في وقت الحرب، والمادة المشتركة الثالثة من اتفاقيات جنيف الأربع، التي تنص على أن "الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال العدائية يُعاملون في جميع

الأحوال معاملة إنسانية"، فضلاً عن المادتين (48، 52) من البروتوكول الإضافي الأول، وفحواها ضرورة التمييز في الأوقات كلها بين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية، وعدم توجيه الهجمات إلا إلى الأهداف العسكرية فحسب[2].

كما يمكن تأطير تلك الانتهاكات وفقًا (للمادة 8) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والمعنية بالأفعال الموجّهة ضد الأشخاص أو الممتلكات المحمية بموجب اتفاقيات جنيف، بما في ذلك القتل العمد والتعذيب أو المعاملة اللاإنسانية، وإلحاق الأذى الجسدي الخطر وتعمّد إحداث معاناة شديدة وإلحاق دمار واسع، والإبعاد أو النقل غير المشروعين أو الحبس غير المشروع، وقائمة أخرى طويلة جدًا، يتبعها الكيان الصهيوني بحذافيرها، وليس آخرها "تعمد توجيه هجمات ضد المباني المخصصة للأغراض الدينية والمستشفيات وأماكن تجمع المرضى والجرحى"، كما حدث يوم (17 تشرين الأول/ أكتوبر 2023)، عند استهداف المستشفى المعمداني، وهي مجزرة فاضحة حاول الكيان الصهيوني التنصّل من ارتكابها، وهي التي دُرجت على عرض ما تراه "إنجازات عسكرية". كل ما سبق يُصنَّف جريمة حرب، وفقًا للمادة المذكورة. مع ذلك، استمر الكيان الصهيوني باستهداف المؤسسات الصحية وكوادرها، وبحلول الرابع من تشرين الثاني/ نوفمبر، استهدفت أكثر من (105) مؤسسات صحية، قتلت فيها أكثر من (150) شخصًا من الكوادر الطبية، كما دمّرت (27) سيارة إسعاف، فضلًا عن تأثر المستشفيات بنقص الغذاء والمياه النظيفة والوقود اللازم لتشغيل مولدات الطاقة، كما تفيد منظمة الصحة العالمية، ويشكل استهداف أفراد الخدمات الطبية والأنشطة والوحدات الطبية، تحديدًا، اختراقًا للمواد (12 و15 و16) من البروتوكول الإضافي الأول[3].

فضلًا عن ذلك، تخترق التدابير الصهيونية المتّخذة في بداية الحرب، على خلفية تصريح (غالانت) حول محاربة "حيوانات بشرية"، مثل قطع الإمدادات الأساسية من كهرباء وماء ووقود، وقطع الإمدادات الغذائية وفرض حصار شامل، ومحاولة فرض التهجير القسري على أكثر من مليوني ونصف المليون فلسطيني، وهنا يؤخذ العقاب الجماعي ويُسحب إلى عالم مختلف تمامًا. ومن حيث القانون الدولي، فإنه يتخطى منطق الإبادة الجماعية، سواء من الناحية الخطابية أو الموضوعية[4].

وهكذا تعرض القانون الدولي للانتهاك بشكل سافر، اذ إن (إضفاء الطابع الحيواني) على السكان المدنيين في غزة، بما في ذلك أطفالها، من قبل وزير دفاع الكيان الصهيوني، لهو أفظع تعبير في هذه الدّوامة لتجريد السكان المدنيين من إنسانيتهم، وشرعنة ضربهم أو قتلهم. وبحسب منظمة اليونيسف، فإنّ أكثر من (5 آلاف) طفل قتلوا في خلال اول شهرين من الحرب في مواجهة الهجوم

الذي شنته حماس في (السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023)، في آلية انتقامية يحظرها القانون الدولي تماماً. اذ إنّ ما حدث في غزة لم يسبق له مثيل في التاريخ المعاصر، فقد تسارعت عملية تجريد ضحايا جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية من إنسانيتهم، وهذا الأمر مستمر منذ عقود، ووصل اليوم إلى ذروته. فعملية التجريد من الإنسانية هذه تمنح تفويضاً مطلقاً لأولئك الذين يهلّلون له من خلال إعداد شهادة وفاة القانون الدولي[5].

ويواجه سكان القطاع تحديات صحية حادة، من بينها مقاومة مضادات الميكروبات، ومخلفات الحرب، والتعرض للأسلحة المحظورة مثل الفوسفور الأبيض، والقنابل الخارقة للتحصينات، والقنابل المدفوعة بالجاذبية. وتتفاقم مقاومة مضادات الميكروبات بسبب عدم توافر الأدوية الأساسية، ما يؤدي إلى استخدام اعتباطي للمضادات الحيوية، وتشير التقديرات إلى أنه بسبب الحصار المفروض على القطاع، فإن توافر الأدوية الأساسية لا يزيد على (45 في المئة)، ما يؤدي إلى عدم فاعلية علاج الأخماج الجرثومية، أما مخلفات الحرب، بما في ذلك الذخائر غير المنفجرة والمواد الخطرة، فتفرض مخاطر مستمرة على الصحة والسلامة العامة، مؤدية إلى إصابات شديدة وتلوث بيئي، ويُحدث استخدام الأسلحة المحظورة في القطاع، مثل الفوسفور الأبيض، حروقًا شديدة لدى المدنيين ومضاعفات في الجهاز التنفسي، في حين تتسبب القنابل الخارقة للتحصينات والقنابل المدفوعة بالجاذبية في دمار واسع النطاق وأضرار جانبية[6].

وقد ازادت الهجمات المستمرة على المرافق الصحية، قبل 7 تشرين الأول/ أكتوبر وبعده، من تعقيد هذه التحديات، ما جعل الحصول على الرعاية الطبية متعذرا بالنسبة إلى كثير من الفلسطينيين، ووثقت منظمة الصحة العالمية حوالي (400) هجمة على خدمات الرعاية الصحية في غزة بين (7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023 و23 نيسان/ أبريل 2024)، أسفرت عن استشهاد (723) شخصًا والتأثير في (101) منشأة صحية، منها (84) منشأة توقفت عن الخدمة [7].

يرقى ما سبق إلى اعتباره جريمة إبادة جماعية وفقًا (للمادة 6) من نظام روما الأساسي، فما ترتكبه إسرائيل في ظل تهديد رئيس حكومة الكيان الصهيوني (بنيامين نتنياهو) بتحويل غزة إلى أنقاض، واصفًا إياها بـ "مدينة الشر"، يبدو كأنه تطبيق مباشر للأفعال التي تشير إليها (المادة 6)، والتي تُرتكب "بقصد إهلاك جماعة قومية أو أثنية أو عرقية أو دينية بصفتها هذه، إهلاكًا كليًا أو جزئيًا"، وتشمل قتل أفراد تلك الجماعة وإلحاق الأضرار الجسيمة بأفرادها، وإخضاعهم "عمدًا لأحوال معيشية يقصد بها إهلاكها الفعلي كليًا أو جزئيًا". وفي ظل كون الأطفال يشكلون ما تزيد نسبته على (47 في المئة) من سكان القطاع،

ولكون بنك الأهداف الأخير للكيان الصهيوني في حقيقة الأمر، عبارة عن أهداف مدنية ذات كثافة سكانية عالية، فإن الأفعال الأخرى التي تتضمنها (المادة 6)، مثل "فرض تدابير تستهدف منع الإنجاب" و"نقل أطفال الجماعة عُنوة إلى جماعة أخرى"، تبدو أقل إجرامًا مما يحدث فعليًا في الميدان من استهداف مباشر للأطفال[8].

بكل المقاييس، يُعتبر حجم الدمار الذي تعرض له قطاع غزة أثناء هذه الحرب غير مسبوق، كما أن عدد الضحايا من الشهداء والمصابين، لاسيما من النساء والأطفال، لم تشهده حرب سابقة بالنظر إلى مساحة العمليات وعدد السكان. وقد استخدم الاحتلال الصهيوني في هذه الحرب أبشع أنواع الأسلحة من قصف واغتيال وتجويع وحصار وتهجير وإعدام لكل شروط الحياة في سعي محموم لإبادة سكان القطاع. وأيًّا كانت النتيجة النهائية للحرب، فإن عودة من بقي من الفلسطينيين لحياتهم الطبيعية ستتطلب سنوات بل عقودًا من الزمن[9].

ويمكن تحديد أبرز التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للحرب على قطاع غزة بما يأتي:

1. غالبية سكان قطاع غزة بلا مأوى: تشير أحدث التقديرات إلى أن (70 في المئة) من المباني السكنية في القطاع قد دُمرت منذ اندلاع العدوان الصهيوني، فضلاً عن اضطرار عدد كبير من السكان إلى ترك منازلهم بسبب الاستهداف الصهيوني المتعمد، إلى جانب الاعتبارات الأمنية التي تجعل البقاء في المنازل محفوفًا بالمخاطر الكبيرة. ونظرًا إلى حجم الدمار الهائل والقيود المتشعبة التي يفرضها الكيان الصهيوني على القطاع، تضاعفت نسبة السكان الذي يعيشون في ظروف سكنية صعبة، فنحو (80 في المئة) منهم يعانون سوء التهوية والاكتظاظ داخل المنازل[10].
2. انعدام مقومات العيش والعمل والإنتاج بالكامل: على الرغم من أن الخدمات الأساسية والأنشطة الإنتاجية والخدمية للسكان لم تكن متوافرة إلا بحدّها الأدنى قبل العدوان الصهيوني الوحشي على القطاع، فإنها أصبحت اليوم غائبة تمامًا وغير قادرة على تلبية أبسط الاحتياجات الحياتية للسكان أو التشغيلية للأنشطة الاقتصادية. فوفقًا لتقديرات البنك الدولي والأمم المتحدة، دمّرت الحرب أكثر من (92 في المئة) من الطرق، وأكثر من (70 في المئة) من محطات تحلية المياه وشبكات التوزيع ومحطات المعالجة، و19 منشأة صحية تقدّم خدمات العناية الداخلية، ولم يتبقَّ سوى (17) مستشفى تعمل جزئيًا. وفي شمال القطاع المحاصر، لم يتبقَّ سوى ثلاثة مستشفيات لا تعمل بكامل طاقتها الاستيعابية بسبب الحصار والنقص الحاد في المستلزمات والأدوية وقطع إمدادها والوقود اللازم لتشغيل الأجهزة، ما جعلها عاجزة عن توفير أبسط الخدمات الصحية، واليوم يعاني نحو (95

في المئة) من السكان نقص إمدادات المياه والكهرباء، وأصبح نحو (75 في المئة) منهم محرومين من شبكات المياه مقارنة بنحو (3.3 في المئة) قبل الحرب[11].

3. حرمان دائم من التعليم: خسر مئات الآلاف من طلاب المدارس عامهم الدراسي (2023/ 2024) وهم مهددون بخسارة أعوام أخرى، بعد أن دمّر جيش الاحتلال نحو (95 في المئة) من المرافق التعليمية التي كانت تحتضن نحو (625) ألف طالب وطالبة من مختلف المراحل التعليمية، وفقدت العملية التعليمية أيضًا عددًا كبيرًا من المعلمين الذين إما قضوا تحت القصف والعدوان، أو أصيبوا بعاهات مستدامة تحول دون تمكّنهم من التدريس مجددًا. فضلاً عن ذلك، حُرم عدد كبير من الطلبة الذين يدرسون في الخارج من الالتحاق بدراستهم بسبب القيود الشديدة المفروضة على السفر وارتفاع تكاليفه[12].

4. حصار مطبق يفاقم ضنك العيش: لم يكتفِ الكيان الصهيوني بإزهاق عشرات الآلاف من الأرواح ومعاناة أضعافهم من الجرحى نتيجة حرمانهم من العلاج، والدمار الشامل لكل مقومات الحياة، بل لا تزال تطبق خناقها على القطاع وتحوّله إلى سجن كبير. فعلى مدار الأشهر الماضية، لم يُسمح لنحو (83 في المئة) من الاحتياجات الغذائية الأساسية من الدخول إلى القطاع مقارنةً بنحو (34 في المئة) في عام (2023)، ما يعني أن وجبة واحدة من الوجبتين اللتين كان يحصل عليها سكان قطاع غزة قبل الحرب، في المتوسط، لم تعد متاحة اليوم. ومع نهاية عام (2024)، ستكون هناك حاجة ملحة إلى إخضاع نحو (50 ألف) طفل فلسطيني تراوح أعمارهم بين ستة شهور وخمس سنوات للعلاج جراء سوء التغذية [13].

5. انهيار الاقتصاد: جرّد العدوان المستعر قطاع غزة من قدراته ومقوماته الإنتاجية التي كانت في الأساس تعاني الأمرّين قبله، حيث تشير التقديرات إلى أن الناتج الحقيقي للقطاع تراجع خلال الربع الأول من عام (2024) بنحو (86 في المئة) عن مستوياته المسجلة في الربع ذاته من عام (2023)، ما يعكس تراجعًا كبيرا في ناتج مختلف الأنشطة الإنتاجية والخدمية التي شهد معظمها تعطلاً شبه تام في عملها وقدراتها الإنتاجية، كالخدمات المالية وخدمات النقل والتخزين والإنشاءات والتجارة وغيرها. وتقارب تقديرات منظمة العمل الدولية التقديرات السابقة عن حجم هذا الضرر الاقتصادي، فخلال المدة (تشرين الأول/ أكتوبر 2023 – أيلول/ سبتمبر 2024)، أي بعد مرور عام على الحرب، تراجع الناتج الحقيقي للقطاع بنحو (84.7 في المئة)، مما أدى الى تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي[14].

فعدم سماح دخول المساعدات للمدنيين المتضررين من النزاع العسكري هو انتهاك لقواعد القانون الدولي الإنساني، كما أن اتباع أسلوب التجويع بحظر دخول المساعدات الإنسانية ووضع قيود على دخولها مع قطع جميع إمدادات من مياه وكهرباء هو أمر يحظره القانون الدولي الإنساني، ويعد انتهاك للقانون بقواعده واتفاقياته المنظمة لسير العمليات العسكرية لتقليل الأضرار الواقعة على المدنيين، فبعد الإعلان عن بدء العملية العسكرية الصهيونية، قام وزير الطاقة الصهيوني (يسرائيل كاتس) بإصدار أوامر بوقف تزويد قطاع غزة بالكهرباء وإمدادات المياه، وأعلن الكيان الصهيوني قطع جميع الإمدادات الأخرى عن قطاع غزة مثل الوقود والمواد الغذائية، وصرح وزير الدفاع الصهيوني (يوآف جالانت) بأنه: "لا كهرباء ولا طعام ولا ماء ولا وقود كل شيء مغلق"، فضلا عن ذلك هددت دولة الاحتلال بأنها ستقصف أي مساعدات ستصل لقطاع غزة، وفي إطار تشديد ذلك الحصار قام جيش الاحتلال الصهيوني بقصف معبر رفح أكثر من مرة وذلك منعاً من وصول المساعدات، والإمدادات اللازمة[15].

المبحث الثاني

آليات وقرارات الأمم المتحدة في مواجهة انتهاكات الكيان الصهيوني

تعد الأمم المتحدة المنظمة الدولية الأكبر في العالم المعنية بحفظ السلام العالمي عن طريق التعاون الدولي والأمن الجماعي، وفي ظل هذا الهدف ننظر إلى ما قامت به الأمم المتحدة من دور تجاه ما يحدث في غزة، اذ ان هذه الحرب ما هي إلا حلقة في سلسة من عدوان الكيان الصهيوني على الفلسطينيين دون أن يكون هناك قرار حاسم من قبل الأمم المتحدة ومجلس الأمن يتم تنفيذه بفاعلية لصالح الفلسطينيين، وبالعودة لما يقرب من سبعة عقود، سنجد أنه منذ عام (1948) لم يلتزم الكيان الصهيوني بأي من قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بفلسطين. فمنذ ذاك الحين اتخذ مجلس الأمن سلسلة من القرارات المتعلقة بالشأن الفلسطيني، باعتباره المسئول عن حفظ السلام والأمن الدوليين، كان آخرها القرار رقم (2334 في 23 ديسمبر 2016)، إذ تبنى المجلس بأغلبية كبيرة قرارا يدين الاستيطان الصهيوني، ويطالب بوقفه في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بينما استمر الكيان في السياسات العدوانية بحق الشعب الفلسطيني، هذا إلى جانب مئات القرارات من الجمعية العامة للأمم المتحدة، وكذلك مجلس حقوق الإنسان، فضلاً عن فتوى محكمة العدل الدولية بشأن تشييد الجدار داخل الأراضي المحتلة [16].

أما فيما يتعلق بهذه الحرب (طوفان الأقصى)، فيظهر دور الأمم المتحدة من خلال القرارات السياسية والتوصيات القانونية الآتية [17]:

1. في الثاني عشر من ديسمبر (2023)، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا يطالب بالوقف الإنساني لإطلاق النار والإفراج الفوري عن جميع الرهائن وضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى غزة، وذلك بأغلبية (153) عضوا ومعارضة (10) وامتناع (23) عن التصويت.
2. اعتمد مجلس الأمن القرار رقم (2720) في (22) ديسمبر (2023)، بتأييد (13) عضوا وامتناع الولايات المتحدة وروسيا عن التصويت، الذي دعا إلى اتخاذ خطوات عاجلة للسماح فورا بإيصال المساعدات الإنسانية بشكل موسع وآمن ودون عوائق وتهيئة الظروف اللازمة لوقف مستدام للأعمال القتالية.
3. في (20 فبراير/ 2023)، استخدمت الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) ضد مشروع قرار جزائري في مجلس الأمن الدولي حظي بتأييد (13) دولة يدعو لوقف فوري لإطلاق النار ويرفض التهجير القسري للسكان المدنيين الفلسطينيين، ويكرر مطالبة جميع الأطراف بالامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي ويطالب بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن والدعوة إلى وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وسريع وآمن ودون عوائق إلى قطاع غزة.
4. بتاريخ (25 مارس/ 2024)، أصدر مجلس الأمن قرار رقم (2728) وهو قرار فوري لوقف إطلاق النار بين الطرفين، وكذلك الإفراج عن جميع الرهائن دون قيود، وضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى غزة، ولقد لقي القرار رقم (2728) ترحيبا دوليا في الأمم المتحدة دون أي معارضة، لكن الولايات المتحدة الأمريكية امتنعت عن التصويت دون استعمال لحق النقض (الفيتو).

وفي خضم هذا الصراع عقدت الجمعية العامة دورات استثنائية من (26 أكتوبر/ 2023)، إلى غاية (2 نوفمبر/ 2023)، يضم حوالي (40 دولة)، ويسترشد هذا الاجتماع بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة الذي يشار فيه إلى الصراع الفلسطيني الصهيوني، وقد أكد الاجتماع على ضرورة ووجوب احترام وكفالة القانون الدولي الإنساني في جميع الأحوال وفقا (للمادة 1) من اتفاقيات جنيف المؤرخة في (12 آب/أغسطس 1949). واعتمدت الجمعية العامة بمعية مجلس الأمن قرارا معنون بـ (حماية المدنيين والتمسك بالالتزامات القانونية والإنسانية) وهذا من خلال عقد عدة جلسات كما موضحة في الجدول ادناه [18]:

الجدول (1) جلسات الجمعية العامة بشأن الحرب في غزة خلال شهر تشرين الأول والثاني 2023

ت	تاريخ الجلسة	مضمون الجلسة
1	26 تشرين الأول/أكتوبر 2023	التأكيد على نبذ التوتر والعنف في منطقة الشرق الأوسط
2	27 تشرين الأول/أكتوبر 2023	اعتماد قرار يدعو إلى هدنة إنسانية فورية ومستدامة تؤدي إلى وقف الأعمال العدائية بين (إسرائيل) وحركة حماس.
3	31 تشرين الأول/أكتوبر 2023	التأكيد على السلام والتسوية لدرء تكاليف الصراع الباهظة.
4	1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023	دعوة مجلس الأمن بالعمل على تنفيذ هدنة إنسانية سريعة ومستدامة
5	2 تشرين الثاني/نوفمبر 2023	التأكيد على وقف اطلاق النار وتقديم المساعدات الإنسانية

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المصدر الاتي: رياض قندوز وميحي عبد الحق، مواقف الأمم المتحدة المتعلقة بطوفان الأقصى خلال الـ 200 يوما من الحرب الإسرائيلية، مجلة المعيار، كلية أصول الدين والشريعة والحضارة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، العدد 3، 2024، ص187-188.

وتضمنت مخرجات هذه الجلسات في قرارها: حماية المدنيين في النزاع المسلح وحماية الأطفال واللاجئون والمشردون والنساء وذوي الإعاقات وكبار السن، ودعت إلى حماية جميع المرافق بما فيها المستشفيات والعاملين فيها وجميع المجالات الأخرى وضرورة إتاحة وصول المساعدات الإنسانية وتوفير الماء والغذاء والدواء بشكل فوري ومستدام إلى قطاع غزة. كما أدانت عمليات العنف المنفذة في (7 أكتوبر/ 2023) وحالة التدهور في المنطقتين، وتأييدها للدور الدولي القائم على حماية المدنيين وتوفير المعونة وكف العمليات العدائية، وشنعت أعمال العنف والهجمات العشوائية والاستفزاز والتحريض، وتدعوا إلى ضرورة التمسك بالقانون الدولي الإنساني، وفي خضم هذا الصراع القائم بين حركة حماس والكيان الصهيوني عقد مجلس الأمن اجتماعا يؤكد فيه على تنفيذ ما جاء به القرار السابق المعنون بـ(حماية المدنيين والتمسك بالالتزامات القانونية والإنسانية) بتاريخ (15 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023) فيما يخص الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك القضية الفلسطينية ويؤكد مع اختتام المجلس تحديد خيارات التنفيذ لهذا القرار بفاعلية على اعتبار ذلك مسألة ذات أولوية[19].

وبتاريخ (29 كانون الأول/ ديسمبر 2023)، رفعت جنوب أفريقيا دعوى قضائية ضد الكيان الصهيوني أمام محكمة العدل الدولية بشأن انتهاكات إسرائيل المزعومة لالتزاماتها بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية في قطاع غزة، ووفقا للدعوة، فإن أفعال إسرائيل "تعتبر ذات طابع إبادة جماعية، لأنها ترتكب بالقصد المحدد المطلوب" لتدمير الفلسطينيين في غزة كجزء من القومية الفلسطينية الأوسع والمجموعة

العرقية والإثنية، كما تشير الدعوى إلى أن سلوك إسرائيل "من خلال أجهزة الدولة ووكلاء الدولة وغيرهم من الأشخاص والكيانات التي تعمل بناء على تعليماتها أو تحت توجيهها أو سيطرتها أو نفوذها" يشكل انتهاكا لالتزاماتها تجاه الفلسطينيين في غزة بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية[20].

ولقد حكمت محكمة العدل في حكمها الصادر في (26 يناير/ 2024) في الدعوى التي أقامتها جنوب أفريقيا ضد الكيان الصهيوني، وصوتت بأغلبية 15 صوت من أعضاء لجنة المحكمة المؤلفة من (17) قاضيا لصالح اتخاذ إجراءات عاجلة تلبي معظم ما طلبته جنوب أفريقيا باستثناء توجيه الأمر بوقف الحرب على غزة. وقالت المحكمة في النص الذي تلاه القضاة إن على الكيان الصهيوني أن يتخذ "كل الإجراءات التي في وسعها لمنع ارتكاب جميع الأفعال ضمن نطاق المادة الثانية من اتفاقية الإبادة الجماعية"[21].

وفي أثناء حرب الكيان الصهيوني على غزة، تلقّى مكتب المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية، في (17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023)، إحالة متعلّقة بالوضع في دولة فلسطين من جهة خمس دول أطراف في نظام المحكمة (جنوب أفريقيا، وبنغلادش، وبوليفيا، وجزر القمر، وجيبوتي)، تطالبه بفتح تحقيق في جريمة الإبادة، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية التي يرتكبها الكيان الصهيوني في حق الفلسطينيين في الأرض المحتلة، وقد استندت هذه الدول في طلبها إلى (المادة 14) من نظام المحكمة التي تسمح للدولة الطرف بأن تحيل إلى المدعي العام حالة تبدو فيها جريمة أو أكثر من الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة قد ارتكبت، وأن تطلب منه فتح تحقيق لتحديد إذا ما كان ينبغي اتهام شخص محدد أو أكثر بارتكاب مثل هذه الجرائم[22]، وفي (20 أيار/ 2024) أصدر المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية طلبات للدائرة الأولى بالمحكمة لإصدار أوامر قبض وتوجيه الاتهام إلى كلا من رئيس الوزراء الإسرائيلي (بنيامين نتنياهو) ووزير الدفاع السابق (يوآف غالانت) وذلك لمشاركتهم في ارتكاب الجرائم ولكونهما رئيسين مباشرين وعملاً بالمادتين (25، 26) من نظام روما الأساسي، وأكد أن لديه أسبابًا معقولة بأن (نتنياهو، وغالانت) يتحملان المسؤولية الجنائية عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت في قطاع غزة اعتبارا من (7 تشرين الأول 2023)، فقد استخدم تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب على اعتباره جريمة حرب بما يخالف (المادة 8) من نظام روما الأساسي، وكذلك تعمد إحداث معاناة شديدة وإلحاق أذى خطير بالجسم أو بالصحة وكذلك القتل العمد وتعمد توجيه هجمات ضد السكان المدنيين وجرائم إبادة بما يخالف (المادة 7) من نظام روما الأساسي[23].

وبناءً على ما تقدم، تعددت القرارات الأممية والدولية التي لم يلتزم بها الكيان الصهيوني، حتى صارت في مواجهة مع أغلب الدول في المجتمع الدولي الساعي لإنهاء الحرب ووقف الانتهاكات، ففي (7 ديسمبر 2023)، قام الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، بتفعيل أقوى أداة يمتلكها، وهي (المادة 99) من ميثاق المنظمة، للفت انتباه مجلس الأمن إلى قضية الحرب في غزة، من أجل إيقاف إطلاق النار، وتجنيب القطاع خطر انهيار النظام الإنساني، وهي خطوة ضاغطة على أعضاء المجلس، لوضعهم أمام مسؤولياتهم، إلا ان إرادة وقوة القوى المهيمنة فيها، وسيطرتها وهيمنتها على المنظمة الأممية ساعدت الكيان الصهيوني على خرق القانون الدولي والقيم الإنسانية[24].

المبحث الثالث

الاخفاق في غزة وأثره على مستقبل الأمم المتحدة في حماية القانون الدولي

بعد الحرب العالمية الثانية وبناء نظام دولي جديد، برزت كثير من المدونات القانونية الدولية لاسيما تلك المتعلقة بحماية الحقوق والحريات الإنسانية، سواء تمثلت في إعلانات عالمية كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام (1948)، او الاتفاقيات والمعاهدات الدولية كاتفاقيات جنيف الأربع لعام (1949) وغيرها من المدونات العالمية التي أقرتها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، وقد أصبحت قضية القانون الدولي شعاراً للدول الكبرى، وحقوق الإنسان رمزاً ومعياراً لتصنيف الأمم والشعوب والدول، لكن التحدي الذي واجه تلك الدول التي ترفع شعار احترام القانون الدولي وحماية حقوق الانسان، الانتقائية في التطبيق وتقديم المصالح والأهداف السياسية على القواعد الدولية والإنسانيّة في كثير من الأحداث والمراحل وهو ما يُعبر عنه (بازدواجية المعايير)، وما يجري في غزة منذ أكثر من سنة ونصف من جرائم وانتهاكات صارخة بحق الأطفال والنساء والمدنيين وقصف وتدمير للمدارس والمستشفيات ودور العبادة أمام مرأى العالم كلِّه ومنظماته ومحاكمه الدولية والإنسانيّة هو من أوضح البراهين والأدلة على تلك الانتقائية والازدواجية والكيل بمكاييل متعددة[25].

وعلى الرغم من قسوة الجرائم المرتكبة في حق الفلسطينيين، التي ترقى إلى مستويات جريمة الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعية، توفر الولايات المتحدة الأميركية وحلفاؤها الغربيون للكيان الصهيوني الغطاء لمواصلة حملته العدوانية هذه ضد الشعب الفلسطيني، فضلاً عن تزويدهُ بالمعدات العسكرية التي يستخدمها في ارتكاب هذه الجرائم، وتتجاهل الدول الغربية أيضًا دعوات القادة والمسؤولين الصهاينة المتكررة إلى تدمير قطاع غزة وارتكاب أفظع الجرائم في حق السكان، بما في ذلك الدعوات الصريحة إلى إبادتهم وتهجيرهم إلى خارجه، التي تقترن بالأفعال منذ بدء

العدوان[26]. ويكاد يُجمع الباحثون على أن حظوظ نجاح المجتمع الدولي، متمثلاً في الأمم المتحدة، في منع جريمة الإبادة الجماعية، يتطلّب توافر ثلاثة عناصر رئيسة، على الأقل، وهي: القدرة المعلوماتية من خلال الإنذار المبكر والتخطيط، والتدابير الوقائية بما في ذلك القدرة على التدخل العسكري، وتوافر الإرادة السياسية لتفعيل العنصرين السالفي الذكر[27]، إلا إن الفيتو الأمريكي يجعل مجلس الأمن "متواطئ" أمام العالم والانسانية التي تنادي بها في سبيل إرضاء حليفها الكيان الصهيوني، وفي الوقت الذي تحدث فيه الأمين العام للأمم المتحدة (أنطونيو غوتيريش) عن الخطر الجسيم الذي يهدد الحفاظ على السلام والأمن الدوليين في صراع غزة، يبدو أن حق الفيتو وجد لاعطاء الشرعية في شن الحروب وتأجيج الصراع تحقيقا لمصالح الفواعل المؤثرة في العلاقات الدولية، أذ أنه لم يستخدم عندما يصل الوضع الانساني الى اسوء صوره جراء الحرب ليس في غزة فحسب بل في حالات كثيرة وهذا ما يُأخذ على مجلس الأمن ورصانة قراراته[28].

فمجلس الأمن يمر اليوم بواحدة من أخطر الأزمات التي واجهته وتقف أمام الاهداف والمبادئ التي ينادى بها منذ إنشائه بعد أن بدء يفقد معظم صلاحياته، وبالأصح انتزعت منه أهم الصلاحيات التي أنشئ من أجلها، وهي الحيلولة دون قيام الصراعات والانتهاكات والحروب والمحافظة على السلم والأمن الدوليين خصوصا في ظل هيمنة احدى الدول العظمى على القرار العالمي وانتهاكها المستمر للمواثيق الدولية وعدم الاهتمام بحقوق الانسان وعلى رأسها مبدأ امتناع الأعضاء عن استعمال القوة أو التهديد فيها في العلاقات بين الدول خارج إطار الشرعية الدولية، وقد كان تدخل مجلس الأمن في السنوات الأخيرة في أكثر من مشكلة دولية وتخطية صلاحياته الممنوحة له في ميثاق منظمة الأمم المتحدة سبباً وجيهاً بأن تستمر مطالبة أغلبية أعضاء المجتمع الدولي بضرورة إصلاحه، فقد جعل موضوع إصلاح مجلس الأمن بما في ذلك نظام التصويت وبالذات حق النقض الفيتو فيه يكتسب أهمية أكبر وجعله أكثر إلحاحاً عن ذي قبل[29].

ان فشل الأمم المتحدة في وقف الحرب على غزة وحماية المدنيين أدى الى العديد من النتائج السلبية أهمها [30]:

1. استمرار العدوان الصهيوني في حرب الإبادة التي يقوم بها ضد الشعب الفلسطيني منذ بداية الحرب، وتحدي رئيس الوزراء الصهيوني لكل من يطالبه بوقف الحرب، بمن فيهم الولايات المتحدة الأمريكية التي تدعم الكيان الصهيوني بكل أنواع الدعم منذ بدء الحرب.

2. اتساع نطاق التوتر في المنطقة، مما يرشح احتمال تعرضها لحرب إقليمية، ويعكس استهداف الحوثيين للسفنَ الصهيونية التي تمرّ عبر البحر الأحمر أحد مظاهر تطور المشهد الإقليمي، الذي ينحو إلى التعقيد، بالنظر إلى الاتحاد العسكري الدولي الذي كونته الولايات المتحدة لحماية الملاحة في البحر الأحمر، والذي تم بدون موافقة من الأمم المتحدة، ما يجعل المنظمة الدولية بمعزل عن القضايا الأمنية الإقليمية والدولية، التي أنشئت من أجل حلها بالطرق السلمية.
3. تراجع القيم التي طالما تغنت بها الولايات المتحدة والدول الأوروبية: (كالديمقراطية، والعدالة، واحترام القانون، واحترام حقوق الإنسان وحريته في التعبير عن آرائه وقناعته)، وغيرها من المبادئ التي تم استهدافها في بعض الدول الغربية من خلال استخدام تدابير وإصدار قرارات تمنع التظاهر، وتجرم التعاطف مع الفلسطينيين، وتستنكر انتقاد الجرائم الصهيونية بحق الشعب الفلسطيني.

في ضوء ما تقدم، عمقت حرب غزة من حالة الاستقطاب العالمي المتزايد، بين الدول الغربية، بقيادة الولايات المتحدة، من جهة، وبين روسيا والصين وجنوب أفريقيا ومعظم الدول العربية من جهة أخرى. وهذا الصدع ناجم عن انتهاك قيم كانت مشتركة في العالم، على الأقل نظريا من خلال ميثاق الأمم المتحدة والميثاق العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، وغير ذلك ما كان هدفه حماية حق كل إنسان في الحياة، وعدم تكرار ويلات الحربين العالميتين، وسيؤثر ذلك، على الأرجح، على بروز مجموعة جديدة من الظواهر والتحديات الاستراتيجية، على عدة مستويات أبرزها، مستقبل النظام العالمي في ظل الانكشاف الأكبر لمنظومة القيم الغربية التي كان يعتقد أنها قيما عالمية، فهل سيؤدي هذا الانكشاف الأكبر إلى ظهور نظام عالمي بلا غطاء قيمي أو معياري، أم إلى نظام عالمي متعدد الأطراف له قيم إنسانية جامعة، بعيدا عن مركزية القيم الغربية. اهمية هذا التساؤل تثور في ضوء معارضة كل من الصين وروسيا وعدد من دول الجنوب العالمي بشكل واضح وصريح لسياسة العقوبات الجماعية التي فرضها الكيان الصهيوني على قطاع غزة، ومطالبتهم بوقف الحرب في غزة. إلا أن هذه المعارضة لم تترجم بتحركات سياسية نشطة تعكس ثقل وحجم تأثر هذه الدول المتزايد في الشؤون العالمية[31].

فضلاً عن ذلك، وفيما يتعلق بسجل الأمم المتحدة في مسألة "منع الحروب وتسوية النزاعات والصراعات الدوليّة"، بعد طوفان الاقصى، اظهرت الحرب الروسية الاوكرانية خللاً كبيرا في النظام الدوليّ الحالي وانهيار قواعده، وضعف المؤسسات الدوليّة، وعجز الأمم المتحدة عن ايجاد الحلول للعديد من الأزمات، ومنها الازمة الحالية بين روسيا واوكرانيا، التي تهدد باندلاع حرب عالمية ثالثة ناهيك عن

القضية الفلسطينية المتأججة منذ (74) عاماً، والتي تسببت في خلق وتعقيد مشكلات أخرى كثيرة في منطقة الشرق الاوسط والعالم، مما يتسبب في تقويض الأمن والسلم العالميّين[32].

وعلى الرغم من الأدوار الاجتماعية والاقتصاديّة والإنسانيّة التي تقوم بها الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة إلا أن دورها السياسيّ وفي منع نشوب الحروب يبقى قاصراً وخاضعاً للتوازنات وللمصالح التي تفرضها الدول العظمى، وحتى بعض الدول العادية تستطيع في كثير من الحالات انتهاك الشرعية الدوليّة والتمرد على قرارات الأمم المتحدة إن وجدت دعماً وإسناداً من الدول العظمى التي تملك حق الفيتو، وهذا هو حال الكيان الصهيوني الذي يرفض تطبيق عشرات قرارات الشرعية الدولية سواء الصادرة عن مجلس الأمن أو الجمعية العامة الخاصة بالقضية الفلسطينية[33].

الخـــــاتمة

أن عملية طوفان الأقصى قد كشفت المظهر السياسي الحقيقي والسيناريوهات المفتعلة مرة أخرى، اذ ظهرت ردود الأمم المتحدة المخزية معبرة عن أسفها مما يحدث للكيان الصهيوني داعية إلى عمليات حفظ السلام ونشر الأمن وضبط النفس، ومواقفها ثابتة منذ وطأة الكيان الصهيوني إلى أرض فلسطين وهي الحل السلمي والسياسي، فقراراتها تظهر جليا في ازدواجية الموقف، اذ أنها لم تظهر منذ خمسين عاما من الانتهاكات المتواصلة بحق الشعب الفلسطيني والمسجد الأقصى وغزة، بينما تتحرك قراراتها وتصريحاتها التي تعبر عن المبادئ والمقاصد لحفظ السلم والأمن الدوليين كلما مست الحرب الكيان الصهيوني، وتلتزم الصمت كلما كانت الحرب لصالح الكيان الصهيوني، وكل مرة تظهر تأييدات الأمم المتحدة المبنية على التطبيع، ولكن الجهود في سبيل القضية الفلسطينية وبعض المواقف الدولية تأتي لتفضحها ولتبطلها.

أن هذه القرارات والتصريحات الدولية ليست قائمة على منظور قانوني ومبدأ إنساني كفيل بإنقاذ أرواح الأبرياء وإنما قائمة على فرض القرار والمصلحة، والاجتماعات هذه مجرد تصفيات حسابات وإطلاق اتهامات لا معنى لها، والدليل على ذلك الاختلاف الدولي حول منطوق الكلمات ودلالاتها بشأن حركات المقاومة في فلسطين، فكيف يمكن الوصول إلى تسوية النزاع في ظل اختلاف التوجهات والإيديولوجيات والمصالح.

في ضوء ما تقدم لقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج، يمكن تلخيصها بما يأتي:

1. أن القضية الفلسطينية التي لا تزال عالقة تكثر فيها القرارات لكن حقيقة فاقدة إلى الفعل العملي والصفة الإلزامية.

2. أن عملية طوفان الأقصى قد كشفت إفراط الكيان الصهيوني في تعسفه في حق الإنسانية بارتكابه لأبشع الجرائم، وإضافة على ذلك سكوت الأمم المتحدة، لذا من الضروري قيام انتفاضة شعبية للضغط على المجتمع الدولي ووضع حدا لهذه الانتهاكات.
3. نجد أن القرارات الدولية والتصريحات تبدو متقلبة، من جهة تعبر عن قلقها إزاء الانتهاكات الصهيونية في بعض الأحيان، لكنها تظل غير فعالة في اتخاذ إجراءات فعلية، ويبقى هذا القلق مجرد تصرف تظلل به الشعوب والدول.
4. أن الكيان الصهيوني يواصل جرائمه يوما بعد بمزيد من الانتهاكات لأنه يدرك فعلا التخاذل العربي والدعم الدولي له وتظل قرارات الأمم المتحدة ضعيفة وعليه فالموقف الفلسطيني هو سيد القرار الذي به تتحقق العدالة والحرية والكرامة للشعب الفلسطيني.

أخيرًا، يتعيّنّ على المجتمع الدولي، ولاسيما مجلس الامن في الأمم المتحدة، تفعيل الآليات الدولية المتاحة، لوضع حد لسلوك الكيان الصهيوني غير القانوني المتمثل في انتهاكهُ المستمر لقواعد القانون الدولي الآمرة، وعدم إرسال معدات عسكرية لقتل الفلسطينيين، وفرض عقوبات عليه، بدلًا من مواصلة تقاعسها الذي يفضي إلى إدامة الاحتلال غير القانوني لفلسطين تحت ستار (الدفاع عن النفس)، ويتعيّنّ أيضًا على مدّعي عام محكمة الجنايات الدولية التحقيق الجاد في الجرائم الصهيونية، وفقًا لنظام روما الأساسي، ولا سيما الاستهداف العشوائي للبنية التحتية ومنازل المدنيين وقتل عائلات بأكملها، ومحاكمة ومحاسبة كل ضالع في ارتكاب هذه الجرائم، أو كل من أمر بارتكابها، أو خطط لها، أو سكت عنها.

الهوامش

(1) غسان الكحلوت ومنى هداية، إسرائيل والقانون الدولي الإنساني: البحث عن إجابات في ظل حرب وحشية وقانون مهمش، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023)، ص3.

(2) المصدر نفسه، ص4.

(3) المصدر نفسه، ص4.

(4) جوناثان كوك، الخروج على القانون في غزة: لماذا تدعم بريطانيا والغرب جرائم إسرائيل، ترجمة طاهرة عامر، (القاهرة: مركز اركان للدراسات والأبحاث والنشر)، ص6.

(5) وليام بوردون، القانون الدولي يُدفن تحت انقاض غزة، (بغداد: مركز البيدر للدراسات والتخطيط، 2023)، ص4.

(6) عبد الكريم اقزيز، الحرب على غزة تداعيات الامن الصحي، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024)، ص4.

(7) المصدر نفسه، ص2.

(8) غسان الكحلوت ومنى هداية، مصدر سبق ذكره، ص5.

(9) شفيق شقير، طوفان الأقصى والحرب على غزة تداعيات متعددة الابعاد، التقرير الاستراتيجي 2023–2024، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2024)، ص21.

(10) حازم رحاحلة ومريم هاني، الهدف الخفي للحرب الإسرائيلية على قطاع غزة: تدمير مقومات النهوض والبقاء، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024)، ص4–5.

(11) شفيق شقير، مصدر سبق ذكره، ص22.

(12) حازم رحاحلة ومريم هاني، مصدر سبق ذكره، ص5.

(13) المصدر نفسه، ص5.

(14) المصدر نفسه، ص5–6.

(15) باسل جميل محمد، الحرب الاسرائيلية على غزة عام 2023 وانعكاساتها على احتمالات التهجير في ضوء القانون الدولي، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 42، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2024)، ص58.

(16) يارا عبد الجواد، المنظمات الدولية والحرب على غزة بين الحسابات السياسية والإنسانية، فصلية قضايا ونظرات، العدد 33، (مصر: مركز الحضارة للدراسات والبحوث، 2024)، ص2–3.

(17) المصدر نفسه، ص3.

(18) رياض قندوز وميحي عبد الحق، مواقف الأمم المتحدة المتعلقة بطوفان الأقصى خلال الـ 200 يوما من الحرب الإسرائيلية، مجلة المعيار، كلية أصول الدين والشريعة والحضارة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، العدد 3، (الجزائر: 2024)، ص187–188.

(19) المصدر نفسه، ص188.

(20) فتحي جاد الله الحوشي، حرب السابع من أكتوبر أسبابها والتداعيات الإنسانية والانتهاكات المترتبة عليها وموقف أجهزة الأمم المتحدة منها، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 40، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2024)، ص159.

(21) المصدر نفسه، ص160–161.

(22) نزار أيوب، إسرائيل والقضاء الدولي اختبار العدالة الدولية في ضوء أوامر القبض التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية ضد بنيامين نتنياهو ويوآف غالانت، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024)، ص3.

(23) باسل جميل محمد، مصدر سبق ذكره، ص61–62.

(24) احمد حسين وعبد الحافظ الصاوي، طوفان الأقصى في عام "البدايات والتداعيات"، (إسطنبول: منتدى الدراسات المستقبلية، 2024)، ص110.

(25) وليام بوردون، مصدر سبق ذكره، ص1.

(26) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة قراءة في موقف القانون الدولي، تقييم حالة، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023)، ص5–6.

(27) عائشة البصري، تعطيل آلية إنذار الأمم المتحدة لمنع الإبادة الجماعية بشأن فلسطين، مجلة حكامة، العدد 8، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024)، ص15.

(28) نور نبيه، هل حق النقض (الفيتو) أداة لتصعيد الصراع في غزة، (بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2023)، ص3.

(29) نور نبيه، المصدر نفسه، ص4–5.

(30) يوسف كامل خطاب، فشل الأمم المتحدة في وقف الحرب على غزة الأسباب والنتائج، (المملكة العربية السعودية: مركز الخليج للأبحاث، 2023)، ص18–19.

(31) احمد قنديل، أنماط التفاعلات المستقبلية للقوى الدولية الكبرى في المنطقة العربية، مجلة افاق عربية وإقليمية، العدد 15، (مصر: الهيئة العامة للاستعلامات، 2024)، ص82–85.

(32) علي محمد راضي، الأمم المتحدة وتحديات الامن العالمي بعد عام 2020، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، (بغداد: 2024)، ص250.

(33) إبراهيم ابراش، مستقبل الأمم المتحدة بعد حرب روسيا والغرب، مقال منشور على شبكة النبأ المعلوماتية، تاريخ النشر: 2022/3/28، تاريخ الدخول والاطلاع: 2025/3/28، على الرابط الاتي: https://m.annabaa.org/arabic/authorsarticles/30611

المصـــــادر

I. عبد الكريم أقزيز، الحرب على غزة: تداعياتها على الأمن الصحي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ٢٠٢٤.

II. أحمد حسين وعبد الحافظ الصاوي، طوفان الأقصى في عام "البدايات والتداعيات"، منتدى الدراسات المستقبلية: إسطنبول، ٢٠٢٤.

III. أحمد قنديل، أنماط التفاعل المستقبلية للقوى الدولية الكبرى في المنطقة العربية، مجلة آفاق عربية وإقليمية، الهيئة العامة للاستعلامات: مصر، العدد 15، 2024.

IV. عائشة البصري، تعليق آلية الإنذار الأممية لمنع الإبادة الجماعية في فلسطين، مجلة حكمة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، العدد 8، 2024.

V. علي محمد راضي، الأمم المتحدة وتحديات الأمن العالمي بعد عام ٢٠٢٠، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٢٤.

VI. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة: قراءة في موقف القانون الدولي، دراسة حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ٢٠٢٣.

VII. باسل جميل محمد، الحرب الإسرائيلية على غزة عام ٢٠٢٣ وتداعياتها على احتمالات التهجير في ضوء القانون الدولي، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز العربي الديمقراطي: برلين، العدد ٤٢، ٢٠٢٤.

VIII. شفيق شقير، طوفان الأقصى والحرب على غزة: تداعيات متعددة الأبعاد، التقرير الاستراتيجي ٢٠٢٣–٢٠٢٤، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠٢٤.

IX. فتحي جاد الله الحوشي، حرب 7 أكتوبر: أسبابها، وتداعياتها الإنسانية، والانتهاكات الناجمة عنها، وموقف هيئات الأمم المتحدة منها، مجلة العلوم السياسية والقانون، المركز الديمقراطي العربي: برلين، العدد 40، 2024.

X. غسان الكحلوت ومنى هداية، إسرائيل والقانون الدولي الإنساني: البحث عن إجابات في ظل حرب وحشية وقانون مهمّش، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ٢٠٢٣.

XI. إبراهيم إبراش، مستقبل الأمم المتحدة بعد الحرب الروسية الغربية، مقال نُشر على شبكة النبأ للمعلومات، بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠٢٢، تاريخ الوصول: ٢٨ مارس ٢٠٢٥، على الرابط التالي: *https://m.annabaa.org/arabic/authorsarticles/30611*

XII. جوناثان كوك، الفوضى في غزة: لماذا تدعم بريطانيا والغرب جرائم إسرائيل، ترجمة: طاهرة عامر، مركز أركان للدراسات والبحوث والنشر: القاهرة. حازم رحاحلة ومريم هاني، الهدف الخفي للحرب الإسرائيلية على قطاع غزة: تدمير أسس النهضة والبقاء، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ٢٠٢٤.

XIII. نزار أيوب، إسرائيل والعدالة الدولية: اختبار العدالة الدولية في ضوء مذكرات التوقيف التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية بحق بنيامين نتنياهو ويواف غالانت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2024.

XIV. نور نبيه، هل حق النقض (الفيتو) أداة لتصعيد الصراع في غزة؟، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية: بغداد، 2023.

XV. رياض قندوز ومحي عبد الحق، مواقف الأمم المتحدة من طوفان الأقصى خلال 200 يوم من الحرب الإسرائيلية، مجلة المعيار، كلية أصول الدين والشريعة والحضارة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، العدد 3، 2024.

XVI. ويليام بوردون، القانون الدولي المدفون تحت أنقاض غزة، مركز البيدر للدراسات والتخطيط: بغداد، 2023.

XVII. يارا عبد الجواد، المنظمات الدولية والحرب على غزة: بين الحسابات السياسية والإنسانية، قضايا وآفاق فصلية، مركز الحضارة للدراسات والبحوث: مصر، العدد 33، 2024.

XVIII. يوسف كامل خطاب، فشل الأمم المتحدة في وقف الحرب على غزة: الأسباب والنتائج، مركز الخليج للأبحاث: المملكة العربية السعودية، 2023.

References

I. *Abdelkarim Aqziz, The War on Gaza: Implications for Health Security, Arab Center for Research and Policy Studies, Qatar, 2024.*

II. *Ahmed Hussein and Abdel Hafez El-Sawy, The Al-Aqsa Flood in the Year of "Beginnings and Implications," Future Studies Forum: Istanbul, 2024.*

III. *Ahmed Qandil, Future Interaction Patterns of the Major International Powers in the Arab Region, Arab and Regional Horizons Magazine, State Information Service: Egypt, Issue 15, 2024.*

IV. *Aisha Al-Basri, Suspending the UN Alert Mechanism to Prevent Genocide in Palestine, Hakamah Magazine, Arab Center for Research and Policy Studies, Qatar, Issue 8, 2024.*

V. *Ali Muhammad Radhi The United Nations and the Challenges of Global Security after 2020, unpublished PhD dissertation, College of Political Science, Al-Nahrain University, 2024.*

VI. *Arab Center for Research and Policy Studies, The Israeli War on the Gaza Strip: A Reading of the Position of International Law, A Case Assessment, Arab Center for Research and Policy Studies, Qatar, 2023.*

VII. *Basil Jamil Muhammad, The Israeli War on Gaza in 2023 and Its Implications for the Possibilities of Displacement in Light of*

International Law, Journal of Political Science and Law, Arab Democratic Center: Berlin, Issue 42, 2024.

VIII. *Chafik Chekir, The Al-Aqsa Flood and the War on Gaza: Multidimensional Implications, Strategic Report 2023-2024, Al Jazeera Center for Studies, Doha, 2024.*

IX. *Fathi Jadallah Al-Houshi, The October 7 War: Its Causes, Humanitarian Consequences, Resulting Violations, and the Position of United Nations Bodies, Journal of Political Science and Law, Arab Democratic Center: Berlin, Issue 40, 2024.*

X. *Ghassan Al-Kahlout and Mona Hedaya, Israel and International Humanitarian Law: Searching for Answers in the Shadow of a Brutal War and Marginalized Law, Arab Center for Research and Policy Studies, Qatar, 2023.*

XI. *Ibrahim Ibrash, The Future of the United Nations after the Russia-West War, an article published on the Al-Nabaa Information Network, published on March 28, 2022, accessed and viewed on March 28, 2025, at the following link: https://m.annabaa.org/arabic/authorsarticles/30611*

XII. *Jonathan Cook, Lawlessness in Gaza: Why Britain and the West Support Israel's Crimes, translated by Tahera Amer Arkan Center for Studies, Research and Publishing: Cairo. Hazem Rahahleh and Maryam Hani, The Hidden Objective of the Israeli War on the Gaza Strip: Destroying the Foundations of Resurgence and Survival, Arab Center for Research and Policy Studies, Qatar, 2024.*

XIII. *Nizar Ayoub, Israel and International Justice: Testing International Justice in Light of the Arrest Warrants Issued by the International Criminal Court Against Benjamin Netanyahu and Yoav Galant, Arab Center for Research and Policy Studies, Qatar, 2024.*

XIV. *Nour Nabih, Is the Veto Power A Tool for Escalating the Conflict in Gaza, Hammurabi Center for Research and Strategic Studies: Baghdad, 2023.*

XV. *Riyad Qandouz and Mihi Abdelhak, United Nations Positions Regarding the Al-Aqsa Flood During the 200 Days of the Israeli*

War, Al-Mi'yar Magazine, Faculty of Theology, Sharia, and Civilization, Emir Abdelkader University of Islamic Sciences, Constantine, Algeria, Issue 3, 2024.

XVI. *William Bourdon, International Law Buried Under the Rubble of Gaza, Al-Baydar Center for Studies and Planning: Baghdad, 2023.*

XVII. *Yara Abdel Jawad, International Organizations and the War on Gaza: Between Political and Humanitarian Calculations, Issues and Perspectives Quarterly, Al-Hadara Center for Studies and Research: Egypt, Issue 33, 2024.*

XVIII. *Youssef Kamel Khattab, The Failure of the United Nations to Stop the War on Gaza: Causes and Consequences, Gulf Research Center: Kingdom of Saudi Arabia, 2023.*